

محضر إجتماع عشاء عمل على شرف وبحضور
السيد الدكتور / محمد معيط - وزير المالية
الإثنين ٨ نوفمبر ٢٠٢١
نايل ريتز كلرتون - القاهرة - قاعة ألف ليلة وليلة

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



نظمت لجنة جمعية رجال الأعمال المصريين عشاء عمل على شرف وبحضور السيد الدكتور/ محمد معيط - وزير المالية، وقد عُقد اللقاء برئاسة كلٍ من: المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية، والمهندس/ خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك والمهندس / مهند طه خالد - رئيس لجنة المالية بالجمعية، كما حضر اللقاء عدد من السادة ممثلي وزارة المالية ورؤساء المصالح والهيئات التابعة للوزارة (مصلحة الجمارك المصرية - مصلحة الضرائب المصرية - مصلحة الضرائب العقارية) وعدد من ممثلي اللجان النوعية بمجلسي النواب والشيوخ المصري، وحضور السادة ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الإقتصادية المختلفة، ورجال الصحافة والإعلام، وذلك في تمام الساعة السابعة مساء يوم الإثنين الموافق ٨ نوفمبر ٢٠٢١ ، بفندق نايل ريتز كلرتون - قاعة ألف ليلة وليلة ، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة:

” أهم الملفات التي تتولاها الوزارة وعلى رأسها (التحول الرقمي ، الإفراج المسبق على الشحنات

المستوردة وتقييم الوزارة لتطبيقه العملي حتى حينه ، الفاتورة الإلكترونية ...) ، خطة الوزارة

خلال الفترة القادمة ودور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيق تلك الخطة”

وقد تم إدارة اللقاء وفقاً لجدول الأعمال التالي:

جدول الأعمال

التوقيت

تسجيل الحضور وإستقبال الوزير بقاعة كبار الزوار

٠٦:٠٠ - ٠٧:٠٠ م

بدء اللقاء

٠٧:٠٠ م

كلمات ترحيبية

٠٧:٠٠ - ٠٧:١٥

م. / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة - جمعية رجال الأعمال المصريين

كلمة الدكتور / محمد معيط - وزير المالية

٠٧:١٥ - ٠٧:٤٥

حول:

" أهم الملفات التي تتولاها الوزارة وعلى رأسها (التحول الرقمي ، الإفراج المسبق على الشحنات المستوردة وتقييم الوزارة لتطبيقه العملي حتى حينه ، الفاتورة الإلكترونية ...) ، خطة الوزارة خلال الفترة القادمة ودور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيق تلك الخطة"

حلقة نقاشية بين وزارة المالية ومجتمع الأعمال وإستعراض أسئلة الحضور والرد عليها من قبل

٠٧:٤٥ - ٠٨:٣٠

الوزارة

يديرها كل من:

- المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك - جمعية رجال الأعمال المصريين
- المهندس / مهند طه خالد - رئيس لجنة المالية - جمعية رجال الأعمال المصريين

عشاء عمل على شرف وزير المالية

٠٨:٣٠ - ٠٠:٠٠

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، وقد رحب سيادته بالسيد الدكتور / محمد

معيط - وزير المالية وكافة السادة الحضور، وقد أشاد سيادته بالنجاحات التي حققتها الوزارة لعدد من الملفات الهامة على مستوى الضرائب والجمارك وعلى رأسها مشروعات التحول الرقمي والميكنة والافراج المسبق على الشحنات المستوردة، مؤكداً أن وزارة المالية قد قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ مشروعات الدولة للتحول الرقمي والميكنة في الضرائب والجمارك، وعلى رأسها مشروع الفاتورة الإلكترونية والإقرارات الضريبية التي كان لها أثراً كبيراً على توسيع المجتمع الضريبي وضم الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلى اكتمال نظام التسجيل المسبق للشحنات الواردة للموانئ المصرية والذي ساهم بدوره فاعلاً ومؤثراً في تنظيم الإستيراد وحوكمة الواردات لمنع دخول البضائع مجهولة المصدر.

كما أكد سيادته أن مجتمع الأعمال يؤيد أي نظام يساهم في الرقابة على البضائع والتيسير على المجتمع الضريبي والصناعي من أجل تحقيق العدالة الضريبية والمنافسة العادلة وخفض زمن الإفراج على السلع والبضائع وذلك لأثرها الاقتصادي ومردودها الإيجابي على كافة أطراف المجتمع المصري وتهيئة مناخ الأعمال وجذب الاستثمار.

ثم أشار سيادته إلى تطلع جمعية رجال الأعمال المصريين للمساهمة في تحقيق خطط الوزارة وما تسهم به من تغيرات جوهرية في منظومة عمل الضرائب والجمارك، مؤكداً على حرص الجمعية لإستمرار الحوار المجتمعي البناء بين الادارة الحكومية وعلى رأسها وزارة المالية ورجال الأعمال للوقوف على التحديات وسبل حلها أولاً بأول.

ثم قام الدكتور /محمد معيط - وزير المالية، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وقد أكد سيادته أن الإصلاحات الاقتصادية جعلت الاقتصاد المصرى أكثر قدرة على احتواء تداعيات أزمة الأسواق الناشئة وجائحة كورونا، وأزمة نقص الإمدادات العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادى العام المالى الماضى ٣,٣٪ من الناتج الإجمالى المحلى، وانخفض العجز الكلى إلى ٧,٤٪ من الناتج المحلى وتم تحقيق فائض أولى ١,٤٦٪ .

وأشار سيادته إنه استجابة لرغبات مجتمع الأعمال فقد تم أول الشهر الحالى إطلاق مرحلة رابعة لمبادرة «السداد النقدى الفورى» للمستحقات المتأخرة من رد اعباء المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، موضحاً أن أكثر من ٢٥٠٠ شركة مُصدرة صرفت نحو ٣٠ مليار جنيه، خلال عام ونصف منذ بدء تنفيذ مبادرات رد المستحقات المتأخرة للمصدرين وحتى الآن؛ على النحو الذى يُسهم فى توفير السيولة النقدية اللازمة لاستمرار عجلة الإنتاج.

كما أشار سيادته إلى أنه تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية سيكون لدينا بنهاية يونيو المقبل، وجه اقتصادى جديد لمصر، حيث سيتم الانتهاء من كل مشروعات تطوير وميكنة منظومتى الضرائب والجمارك، وتحقيق التكامل الإلكتروني بينهما، والاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي فى تعزيز الحوكمة، وميكنة كل الإجراءات الضريبية؛ على نحو يُسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى والتيسير على مجتمع الأعمال وسرعة الفحص الضريبى، ورد ضريبة القيمة المضافة، والتحول إلى الاقتصاد الرقمى.

ثم أكد سيادته أن الأنظمة الإلكترونية التى تم استحداثها خلال الفترة الماضية سواءً فى إدارة المالية العامة للدولة أو فى منظومتى الضرائب والجمارك، توفى ثمارها فى تعزيز الحوكمة المالية للدولة على نحو يُساعد فى تحقيق المستهدفات الاقتصادية وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، موضحاً أنه بميكنة الموازنة العامة للدولة: إعداداً وتنفيذاً ورقاباً، وبتطبيق نظام إدارة شبكة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS» أصبحنا أكثر قدرة على رفع كفاءة الإنفاق العام، والتعامل المرن مع التحديات وقد تجلّى ذلك خلال أزمة «كورونا»، واستطعنا بمشروعات رقمنة الضرائب المضى قدماً فى توسيع القاعدة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٥٪ فى العام المالى الماضى رغم تداعيات «الجائحة»، ودون فرض أى أعباء جديدة على المواطنين.

وأكد سيادته أن مصر استطاعت أن تقدم نموذجاً رائداً فى تطبيق منظومة «الفاتورة الإلكترونية» حيث انضم إليها حتى الآن أكثر من ٥ آلاف شركة يرفعون أكثر من نصف مليون وثيقة إلكترونياً يومياً وستتجاوز مليون وثيقة يومياً فى مارس المقبل، لافتاً إلى أن منظومة «الفاتورة الإلكترونية» نجحت فى كشف أكثر من ٣٠٠٠ حالة تهرب ضريبى، وتم تحصيل فروق ضريبية من مستحقات الخزانة تقرب قيمتها من ٤ مليارات جنيه.

وأشار إلى أنه سيتم أول أبريل المقبل، بدء التطبيق الفعلي لمنظومة الإيصال الإلكتروني في منافذ البيع والشراء وتقديم الخدمات، من خلال التوظيف الأمثل للحلول التكنولوجية في متابعة التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلكين لحظياً على نحو يسهم في تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

ثم أوضح سيادته إن التجربة المصرية في تنفيذ منظومة التسجيل المسبق للشحنات بالموانئ البحرية «ACI»، باتت حديث العالم، وتصدرت منشآت كبرى الصحف الدولية، حيث صدر التكليف الرئاسي في أغسطس ٢٠٢٠، وبدأ التشغيل التجريبي في أبريل ٢٠٢١، والتطبيق الإلزامي في أكتوبر ٢٠٢١، بينما أعلن الاتحاد الأوروبي تطبيق مثل هذه المنظومة في ٢٠٢٤، مشيراً إلى أنه لا يتم السماح بدخول أى بضائع يتم شحنها من الخارج إلى الموانئ البحرية المصرية إلا عبر نظام «ACI»، ومن ثم التخلص نهائياً من ظاهرة البضائع المهملة والراكدة، والمستورد «الكاحول» مجهول الهوية.

ثم أشار سيادته إلى أنه قد تم إنجاز كم كبير في تطوير وميكنة المنظومة الجمركية وفقاً للمعايير الدولية، وتبسيط الإجراءات على نحو يسهم في تحفيز الاستثمار، كما أنه جاري تنفيذ التكاليفات الرئاسية بتقليص زمن الإفراج الجمركي لأقل من يوم بحيث تصبح الموانئ المصرية بوابات عبور وليست أماكن لتخزين البضائع.. مؤكداً أن تطبيق المنصة الإلكترونية الموحدة «نافذة» بالمنافذ الجمركية أسهم في تقليص زمن الإفراج الجمركي لأقل من ثلاثة أيام حيث يُمكن إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي قبل وصول البضائع .

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض أهم النقاط والموضوعات التالية:

➤ النائب / عبدالحميد الدمرداش - رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وعضو

مجلس النواب المصري وعضو الجمعية

أشاد سيادته بسرعة الإستجابة لصرف مستحقات المصدرين من خلال برنامج المساندة التصديرية، مؤكداً أنه يعد الأفضل من سنوات سابقة بالنسبة للمصدرين، وخاصة بعد حالة من التعثر ومشاكل في نقص السيولة بسبب تداعيات جائحة كورونا على العالم وهو ما سوف تظهر نتائجه على نمو الصادرات خلال العام المقبل، مشيراً إلى تحقيق قطاع الحاصلات الزراعية نمواً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مقارنة بالموسم الماضي.

ثم أكد سيادته على ضرورة تبني وزارة المالية مقترحاً لإنشاء أسطول نقل بحري لخدمة القطاعات التصديرية للنفاز لأسواق أوروبا وذلك لدعم الصادرات سريعة التلف في قطاعي الحاصلات الزراعية والغذائية والتي تبلغ إجمالي صادراتهم نحو ٧ ملايين طن سنوياً بالإضافة إلى خدمة مشروع الصوب الزراعية، كما أشار أن توفير أسطول بحري هو التحدي والمحور الرئيسي في عملية زيادة الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار.

كما اشار سيادته إلي أهمية أن يقود وزير المالية بنفسه الإشراف على نظام الافراج المسبق، نظراً لما يعانيه من تعدد الجهات الحكومية وعدم وجود المرونة المطلوبة من بعض الهيئات التي ترفض الافراج عن البضائع بنظام تحت التحفظ او السماح المؤقت، وما يتسببه من غرامات للارضيات، ثم طالب سيادته بتحفيز الإفراج المسبق وخروج البضائع خاصة الزراعية تحت التحفظ.

➤ المهندس / طارق توفيق - رئيس غرفة التجارة الامريكية بالقاهرة

أكد سيادته على تجاوب وزارة المالية مع المجتمع التجاري والمستثمرين غير المسبوق في إنهاء العديد من التحديات التي تواجههم مشيداً بإلغاء التوثيق لشهادات المنشأ ، بجانب تأجيل نظام التسجيل المسبق للشحنات والعمل الجاد على حل المشاكل وتذليل كافة العقبات الناتجة عن التطبيق الفعلي للمنظومة .

كما أشار سيادته أن التعامل السريع مع التحديات والاصلاحات الاقتصادية في مصر قد ترك انطبعا إيجابيا واهتماما متزايدا ورغبة من المستثمرين بالولايات المتحدة الأمريكية في الإستثمار في مصر نتيجة لجاذبية مناخ الأعمال في مصر، مشيراً أن الفترة القادمة ستشهد استثمارات اجنبية جديدة ووفودا أمريكية لدراسة فرص الاستثمار في مجالات عديدة منها الطاقة النظيفة بخلاف اتفاقيات مع جهات أمريكية بقيمة ١٥ مليار دولار.

واكد سيادته على أهمية التناغم والتنسيق بين جميع الوزارات والهيئات الحكومية في تنفيذ المشروعات الجديدة واصدار القرارات المؤثرة على التجارة والاستثمار، موضحاً أن قرار تطبيق «شهادة حلال» علي كافة السلع الغذائية اثر بالسلب على واردات الألبان من أمريكا الشهر الماضي، لافتا إلى أنه قد تم التواصل مع وزارة التجارة والصناعة وهيئة سلامة الغذاء والجهات المعنية لتأجيل تطبيق قرار شهادة حلال إلي نهاية ديسمبر المقبل، فضلاً عن ضرورة التنسيق بين كافة الوزارات والهيئات الحكومية حيال تطبيق المشروعات الجديدة واصدار الاجراءات والعمل على إنهاء كافة المعوقات الاجرائية في مصر الطاردة للاستثمار، مطالباً بإلغاء القرار رقم «٤٣» لعام ٢٠١٦، الذي ينص على أنه لا يجوز الإفراج عن عدد من المنتجات المستوردة قبل تسجيل المصانع المستوردة منها في سجل بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

➤ المهندس / مجد الدين المنزلاوي، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الأعمال المصريين

اشاد سيادته بسرعه استجابة وزارة المالية للمجتمع الصناعي في كافة الموضوعات التي يتم طرحها من جمعية رجال الأعمال المصريين، موضحاً أن المجتمع الصناعي أول من طالب بالرقمنة وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية والمنافسة العادلة مع الشركات خارج منظومة الاقتصاد الرسمي والتي تقدر بنحو ٥٥٪ حيث تتحمل المصانع بالمنظومة الرسمية عبء الجمارك والضرائب.

كما اشاد بمنظومة الإقرارات الضريبية الالكترونية ومشروع الفاتورة الالكترونية بجانب رقمنة وميكنة الضرائب والجمارك، وحوكمة الواردات من خلال نظام التسجيل المسبق.

وأكد سيادته أن الصناعة المصرية تتحمل أعباء مالية ومنافسة صعبة محلياً ودولياً نتيجة الضغوط المالية التي لا تتحملها باقي الدول الصناعية الاجنبية وهو ما يؤدي إلي خلل في الميزان التجاري حيث تصدر مصر ما قيمته ٣٠ مليار دولار وتستورد ما قيمته ٧٠ مليار دولار.

ثم أكد سيادته أنه يأمل في أن تتبني وزارة المالية مع وزارة التجارة والصناعة رفع الاعباء المالية عن الصناعة داخل مجلس الوزراء والتأييد والدعم الكامل للصناعة الوطنية في مجلس النواب المصري، مطالباً باصدار قانونا للصناعة بالاضافة إلى تفعيل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وذلك لأهمية الصناعة في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل للشباب وزيادة الصادرات.

➤ المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين

أكد سيادته أن نظام التسجيل المسبق للشحنات قد أحدث نقلة كبيرة في المنظومة الجمركية حيث عالج النظام العديد من المشكلات ومنها تأخر الإفراج وتوقيع غرامات للارضيات وتحسين ترتيب مصر في المجتمع الدولي وتيسير حركة التجارة.

وطالب سيادته بأهمية تحفيز الشركات على استخدام نظام الإفراج المسبق وخفض رسوم التسجيل للعينات وإلغاء القرار رقم ٤٣ الخاص بتسجيلات المصانع، بجانب خفض رسوم الشهادات ومنها تكلفة شهادات الصادر وتقليل رسوم الاشعاع على حاويات الصادر للحاصلات الزراعية وانهاء المشكلات الخاصة بالشهادات الجمركية ومنها رسوم استخراج صورة طبق الأصل.

➤ المهندس / مهند طه خالد - رئيس لجنة المالية بجمعية رجال الأعمال المصريين

أكد سيادته أن مشروعات التحول الرقمي والميكنة في الضرائب والجمارك لها اثرا إيجابيا على تصنيف مصر كواجهة استثمارية جاذبة للاستثمار، مشيراً أن الإدارة الضريبية من أبرز التحديات التي لمسها مجتمع الأعمال أكثر منها في الجزء التشريعي.

ثم أشار فيما يتعلق بالشق التشريعي، أنه يوجد العديد من المطالب لمجتمع الأعمال على رأسها منع الازدواج الضريبي لضريبة كسب العمل وتوزيعات الأرباح بجانب العودة إلى ميزة ٥٪ على توزيعات الأرباح للشركات غير المدرجة بالبورصة والتي تم إلغاؤها لصالح المستثمرين في البورصة بجانب إعادة النظر في تطبيق الضريبة العقارية على النشاط الإنتاجي والتصنيعي وجزاء أخرى خاصة باعفاء كافة السلع من القيمة المضافة ومشكلات في رد خصم الضريبة على المدخلات.

كما تم تناول عدد من نقاط المناقشة المطروحة من قبل السادة الحضور، كما يلي:

- ضرورة منح المزيد من التيسيرات والحوافز للشركات للاستفادة من نظام الإفراج المسبق والإفراج تحت التحفظ للبضائع الواردة خاصة الخامات ومستلزمات الإنتاج.
- الإسراع في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي التي تتبناها الوزارة لإستكمال منظومة التجارة الإلكترونية الجديدة
- ضرورة استمرار الرقابة والمتابعة والتنسيق مع جمعية رجال الأعمال المصريين حول كافة التحديات التي قد تظهر لحظياً وتعاني منها الشركات المصرية والموردين الأجانب والمجتمع التجاري أثناء التعامل بنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI من خلال المراقبة اللحظية لمنظومة نافذة التجارة الإلكترونية وعمليات رفع المستندات على منصة كارجو أكس.

وفي نهاية اللقاء ورداً على مطالب مجتمع الأعمال أكد السيد الدكتور / محمد معيط - وزير المالية على أهم النقاط التالية:

- تبني الوزارة لمطالب رجال الأعمال داخل مجلس الوزراء خاصة فيما يتعلق بالقرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦، وإعادة النظر في تطبيق «شهادة حلال» على جميع المنتجات الغذائية بجانب دراسة فكرة انشاء اسطول بحري لخدمة الصادرات الزراعية والغذائية.
- تم التأكيد أن الوزارة تعمل باستمرار على حل كافة المشكلات التي تواجه نظام التسجيل المسبق للشحنات بجانب التحديات التي تواجه الشركات في الإفراج تحت التحفظ والمسبق حيث من المستهدف أن يتم وفقاً لمنظومة مميكنة وبطريقة سهلة، كما دعى الوزير جمعية رجال الأعمال المصريين لعمل استطلاع رأي لأعضائها حول ملاحظاتهم وتقييمهم لنظام ACI بعد العمل به لنحو ٤٠ يوماً.
- أكد سيادته على جاهزية الوزارة لتنفيذ أية برامج تحفيزية داعمة للصناعة، تُساعد في توطين أحدث الخبرات والمعارف التكنولوجية، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وزيادة القوة التنافسية للمنتجات المصرية بالأسواق العالمية، على نحو يؤدي إلى تعزيز بنية الاقتصاد الكلى، وخلق ملايين فرص العمل.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كل من: المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية والمهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك والمهندس / مهند طه خالد - رئيس لجنة المالية بالجمعية ، بتوجيه الشكر للدكتور / محمد معيط - وزير المالية، لتشريفه للجمعية بالمشاركة في هذا اللقاء الهام، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة.